فوق الطاولة

هني الحمدان

التحول الإلكتروني.. ومقومات فقيرة!

تطرح الحكومة بين فترة وأخرى توجهات جديدة للارتقاء بالأعمال وتغيير نمطيتها عن طريق خيارها نحو الأتمتة والعمل الإلكتروني، وإنجاز كل ما يلزم عن طريق العمل الإلكتروني المتكامل، حتى الضرائب وفواتير الهاتف وكل ما هو مطلوب من جيب المواطن سيتحقق تحصيله عبر التحصيل الالكتروني.

في هذا المسعى تعمل كل الوزارات والمؤسسات ذات الخدمة لترتيب أوراقها وتجهيز ما يلزم بشأن دخول وسائط خدمات لا شك تختلف عن المتبعة والمعهود لدى العموم.. وهنا الرهان هل ستتمكن المؤسسات من تحقيق ما تطمح إليه الحكومة يا ترى..؟ أم إن المسألة لمجرد طرح رؤى وتوجهات تقلد ما سبقت فيه دول وحكومات أخرى قبلنا؟ الجميع ينشد السرعة والتغيير الإيجابي وإنجاز كل ما يحتاجه المواطن بالسرعة من دون مضايقات أو ازدحام يسيء إلى جوهر العمل!

هو رهان لا شك ليس بالسهل، تلزمه تجهيزات ووسائط واعتمادات، وفوق كل ذلك قناعة مطلقة وتقنية واحترافية لأشخاص قادة يقودون تلك التحولات القادمة لا محالة حيث تحتاج المؤسسات لإدارة التغيير إلى النهج المنظم والسليم لنقل المؤسسات من الحالة الحالية إلى الأخرى المستقبلية المرغوبة المتناسبة مع المساعي الجديدة.. وهذا يبدأ عادة بفعل التخطيط الاستراتيجي الطموح ذي السقف العالي، والذي يتطلب تحولات عميقة في مفاهيم العمل وأدواته، ويتضمن اندماجاً بين كيانات مختلفة، ومناطق عمل متفرقة، أو ضمن تقنيات معقدة وإجراءات عمل جديدة، فالركن الأساس في التحول، التخطيط الواضح المعالم، فهو الذي يحدد الموقف الحالي الذي يتم الانتقال إليه، وبغير هذا الوضوح والتجلي من الصعب القيام بإدارته، أو تسخير الأدوات لدعم التحول الالكتروني الشامل، لكن أيضاً من الصعب للغاية الوصول إلى الأهداف الجديدة دونما دعم قوي من الإدارة الرئيسة، فالإدارة الحكومية وقراراتها ودعمها وإرادة التغيير لدى جميع العاملين في أي مؤسسة وجهان لعملة واحدة في تحقيق التطوير والوصول إلى إتقان كامل للعمل الإلكتروني بزجاياته وبمعانه الأشمل.

الحكومة عليها البحث جدياً عن مدى تطبيق مشروعات العمل الإلكتروني التي طرحتها، وهل مؤسساتها بواقعها الراهن قادرة على النجاح..؟!

فإذا رأت الحكومة واقتنعت بالسير الحتمي تجاه الأعمال الإلكترونية، واقتصرت بفكرها وخطتها على أن العملية تتضمن تطوير الأجهزة والتقنيات، ودمج بيانات كيانات وإدارات وإعادة هيكلة لبعض الإدارات تعد الجانب الأسهل من عملية التحول، هنا تكون مخطئة ورؤيتها قاصرة، ولن يكون المصير مكللاً بالورود، فهي نسيت أو تناست أن الجانب الأصعب يكمن في تحقيق التحول في الجانب الناعم من التغيير، فإذا لم يقم الأفراد بإجراء تغييرات على عملهم اليومي، فإن جهود التحول والتوجه الجديدة لن تحقق نتائج تذكر تربح المواطن والحكومة، وتجاهل الجانب البشري منه -كما كان يحدث في كثير من جهود العمل والخيارات السابقة في العديد من المؤسسات- أمر مكلف، فإشراك الأشخاص والمشاركة في عملية التحول الإلكتروني وتدريبهم وتحفيزهم وغيره من المسائل يمكن أن يحدثا فرقاً بين النجاح والفشل!

فالتحول نحو التغيير مثل أي مشروع يتطلب سياسات ولوائح وإجراءات رسمية، وقد يحتاج إلى المعلومات وتحليلها، وكل ذلك يتطلب إطاراً نظامياً، فإدارته في النهاية سيكون لها أثر في النتائج ومؤشرات الأداء، سواء كانت إدارة جيدة أم سيئة، وانعكاس ذلك على المواطن وهل يتحقق كل ذلك بسهولة وزمن قصير؟!

مناقشة التعديلات النهائية على قانون الضابطة الحراجية

قطنا: تعديل القوانين والتشريعات ضرورة لحماية الحراج ومنع التعديات

مدير الحراج: لـ«الوطن»: يمنح الضابطة حق تفتيش كل الأماكن التي يشاهد فيها منتجات حراجية

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أن تعديل بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الغابات والمزروعات بات ضرورة ملحة لتكون رادعة لحماية الحراج والغطاء النباتي كله، جاء ذلك خلال ورشة العمل التي أقيمت أمس في وزارة الزراعة لمناقشة التعديلات المقترحة لقانون الضابطة الحراجية رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٦ والخروج بالصيغة الأفضل لهذا القانون.

وخلال الاجتماع لفت الوزير قطنا إلى أهمية وضع برامج تطوير خاصة بقطاع الحراج في ظل التحديات الكثيرة التي واجهته من تغيرات مناخية وحرائق وتدهور للتربة والتعدي على الأراضي المحيطة بالغابات والتلوث البيئي والتي أدت جميعها إلى الحال الذي وصل إليه الغطاء النباتي في سورية وتحول مساحات من الأراضي إلى بعلية قليلة الإنتاجية، مشيراً أن الورشة هي حصيلة لورشات عمل فرعية نفذت في عدة محافظات لمناقشة التعديلات النهائية المقترحة على قانون الضابطة الحراجية بما يتوافق مع مشروع قانون الحراج الجديد، وذلك ضمن التوجهات الحكومية لتحديث القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الغابات، وتطبيقاً لمخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي بما يمكن عناصر الضابطة الحراجية من تنفيذ المهام المنوطة بهم في حماية الحراج وقمع التعديات عليها.

وأشار قطنا إلى أن الورشة تتيح الفرصة بين الجهات المعنية كافة لتبادل الرؤى والأفكار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الحراج د. علي ثابت أن مشروع القانون الجديد تضمن ٣٩ مادة وهناك العديد من التعديلات المقترحة التي من شانها حماية الحراج وقمع كل المخالفات، مبيناً أن مشروع القانون الجديد تضمن توضيح وتسهيل وتبسيط إجراءات وتنظيم عمل الضابطة الحراجية وتحدد مهامها بهدف المحافظة على الثروة الحراجية والحيلولة دون وقوع التعديات عليها وقمع كل أنواع المخالفات عليها واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفة فور اكتشافها إضافة إلى تعقب المخالفين وحجز وسائط ووسائل النقل والأدوات المستخدمة في المخالفة، والمنتجات الحراجية المهربة، وإلقاء القبض عليهم وإيداعهم ضمن المخفر الحراجي أو أقرب وحدة شرطية لمدة لا تزيد على /٢٤/ ساعة في حالة الجرم المشهود ليصار إلى إحالتهم على القضاء.

كما أعطى مشروع القانون الجديد الحق للضابطة الحراجية بالدخول وتفتيش وتدقيق قيود وأماكن تجميع وخزن المنتجات الحراجية ووسائط النقل وتفتيش كل الأماكن التي يشاهد فيها منتجات حراجية. كما يحق لهم إيقاف السيارات المشتبه فيها على الطرق العامة لتفتيشها والتحقق من حصولهم على التراخيص اللازمة.

وحول الأسباب الموجبة لتعديل قانون الضابطة الحراجية بين ثابت أنه تم تشكيل مجلس الضابطة الحراجية على مستوى المركز لتنظيم عمل الضابطة ومتابعة أعمالها وتأمين مستلزماتها، وتوضيح وتوسيع مفهوم الضابطة الحراجية وتحديد مهامها بشكل مفصل، وتحديد حقوق وواجبات عناصر الضابطة الحراجية بشكل مفصل، وتنظيم الضبوط الحراجية بما ينسجم مع الإجراءات المتبعة في الضبوط العدلية، وتعديل شروط إسناد المهام لكل عنصر من عناصر الضابطة الحراجية بما يتوافق مع طبيعة عملهم والدرجة العلمية المطلوبة لشغل كل مهمة وعدد سنوات الخبرة وتنظيم تسليح عناصر الضابطة الحراجية بما يتوافق مع طبيعة العمل الموكل إليهم، وتشكيل المخافر والمحارس الحراجية وتحديد ملاكها العددي بشكل يساعد في عمل الضابطة وتنظيم دوامهم والتعاون مع المخالفين، وتحديد وسائط النقل بما يسهل على عناصر الضابطة الحراجية تأدية عملهم بالشكل الأمثل.

وخلال الاجتماع بين ثابت أن الورشة ختامية بعد سلسلة من الورشات التفاعلية التي أقيمت سابقاً في محافظات السويداء ودرعا القنيطرة وريف دمشق ودمشق وحماة وحمص وحلب ودير الزور وفي طرطوس واللاذقية، منوهاً بأن هذه الورشة ناقشت التقاطعات التي تم الحصول عليها للوصول إلى قانون قابل للتطبيق على الأرض بهدف حماية الثروة الحراجية وإدارتها بشكل مستدام، إضافة إلى تنظيم عمل الضابطة التي تعتبر أداة تنفيذية من خلال تأمين حقوقها وتحديد مهام العناصر وتأمين مستلزمات عملهم للوصول إلى عمل ميداني جيد وسنوات يحقق حماية الثروة الحراجية.

من الجدير ذكره أن هذه النقاشات جرت بحضور ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية والقضاء العسكري وإدارة قضايا الدولة والمعنيين في وزارة الزراعة من مديريتي الحراج والشؤون القانونية.

بدءاً من اليوم.. «البريد» يبدأ دفع تعويضات نهاية الخدمة للمسرحين من الخدمة الإلزامية

مدير عام البريد لـ«الوطن» أكثر من ٩ آلاف عسكري مسرح سيحصلون على تعويضاتهم من ١٠٠ مكتب بريدي في المحافظات

| رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة السورية للبريد بدء دفع تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين المسرحين من الخدمة الإلزامية بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١، وذلك اعتباراً من اليوم الثلاثاء الموافق لتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٨ ، مشيرة إلى أنه بإمكان العسكريين المسرحين بالتاريخ المذكور استلام تعويضاتهم من مراكزها ومكاتبها البريدية المعتمدة في المحافظات، مؤكدة أنها مستمرة في الوقت ذاته بدفع تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين المسرحين بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١.

وعن الوثائق المطلوبة لاستلام التعويضات، بينت المؤسسة أنه يتطلب لاستلام التعويض حضور صاحب العلاقة شخصياً مصطحباً معه بطاقته الشخصية، وفي حال عدم وجود البطاقة الشخصية يستعاض عنها بإخراج قيد مدني يمكن الحصول عليه من المؤسسة السورية للبريد، بالإضافة لاصطحاب دفتر خدمة العلم، وبحال عدم توافره يستعاض عنه بشهادة تأدية خدمة العلم، مؤكدةً أن الخدمة متاحة لفترة طويلة تفادياً لحدوث الازدحام.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام المؤسسة السورية للبريد حيان مقصود أن عدد العسكريين المسرحين من الخدمة الإلزامية الذين سيحصلون على تعويضات نهاية الخدمة يتجاوز ٩ آلاف، مشيراً إلى أن نحو ١٠٠ مكتب بريد تم اعتمادهم لتقديم خدمة الحصول على تعويض نهاية الخدمة في أصل ٢١٠ مكاتب بريد موزعين في كل المحافظات السورية.

ولفت إلى أنه قبل عام ٢٠١٥ كان هناك إجراءات وصعوبات يعاني منها العسكري المسرح للحصول على تعويض نهاية الخدمة من ناحية تجهيز الأوراق اللازمة ومراجعة المصارف في ظل الازدحام الكبير اما اليوم فهناك تسهيلات كثيرة وإجراءات قامت بها مؤسسة البريد بالتنسيق مع الإدارة المالية في وزارة الدفاع ساهمت في تخفيف الكثير من الأعباء عن العسكري المسرح بحيث أصبح يستطيع اللجوء إلى أي مكتب بريد يختاره في أي محافظة يستلم منها تعويض نهاية الخدمة من دون إلزامه بأي مكتب محدد.

وعن المدة المتاحة للمسرح للحصول على تعويض نهاية خدمته الإلزامية أوضح مقصود أن مدة استلام التعويض مفتوحة وليس هناك وقت محدد.

وبالنسبة للخدمات التي تقدمها المؤسسة أوضح مقصود أنه بعد إغلاق العمل الخارجي لمؤسسة البريد والذي كان بمثابة العمود الفقري للمؤسسة نتيجة الحصار والعقوبات الجائرة على البلد اضطرت المؤسسة للتوجه نحو السوق الداخلية وقدمت المزيد من الخدمات للمواطن مثل إصدار الوثائق في جميع مكاتب البريد التابعة للمؤسسة ووفرت بذلك عناء التنقل من الأرياف إلى المدن كما تقدم المؤسسة خدمة صرف الرواتب التقاعدية للمتقاعدين والذين يبلغ عددهم نحو ٥٠٠ ألف متقاعد يتقاضون رواتبهم التقاعدية من المؤسسة وبهذا الإجراء تم تخفيف الضغط على الصرافات الآلية، إضافة لذلك تقدم المؤسسة خدمة الحوالات المالية مثلها مثل أي شركة خاصة وبالسرعة نفسها.

الاقتصاديون يناقشون تدخل الدولة في الاقتصاد

عزوز: سورية تمر بمرحلة نوعية

فضلية: الدولة في سورية لها فكر سياسي منفتح ومرن

إبراهيم: كل اقتصادات العالم تقوم على الطبقة الوسطى

الكفري: يجب التمييز بين الدور الاقتصادي للدولة وبين تدخل الدولة

حجازي: بالمعنى الاقتصادي سورية دولة نامية وليست اشتراكية ولا رأسمالية

| جلنار العلي

اعتبر عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور حسين دحدوح أن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي أمر حتمي وضروري، ولاسيما بوجود الكثير من المشاريع الاقتصادية التي لا يقوم بها القطاع الخاص لأنها غير مجدية أو مربحة على الرغم من أهميتها من الناحية التنموية، لافتاً إلى أن دور الدولة الكبير يقوم على توزيع الدخل وتحصيل الضرائب وإنفاقها في سبيل المشاريع التنموية، أي إن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي هو أمر مهمّ وضروري ولا يمكن الاستغناء عنه.

إعادة الإعمار

من جهته، بيّن الدكتور عبد القادر عزوز خلال كلمته في الورشة التي أدارها يوم أمس بكلية الاقتصاد بعنوان «تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي بين الماضي والحاضر»، بحضور رئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجبان، أن سورية تمر اليوم بمرحلة تحولية نوعية تتمثل بإعادة الإعمار، وأن دور الدولة في سورية له تجارب متعددة حسب كل فترة تنموية، وهناك حاجة لدراسة هذه التجارب والاطلاع عليها مجدداً والاستفادة من الثغرات والأخطاء والبناء على ما هو إيجابي وتطويره بما يتناسب مع البيئة الإقليمية والعالمية والاحتياجات المحلية، مؤكداً أن التدخل ليس اصطلاحاً سلبياً ولا يعتبر معوقاً للنشاط الاقتصادي.

الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور عابد فضلية أكد من خلال ورقة بحثية قدمها في الورشة أن كل دول العالم من دون استثناء تتدخل في اقتصادها بنسب معينة من حيث الشكل والحجم والمساحة، وهذا الأمر موجود حتى في أعتى الدول الرأسمالية والإسكندنافية، لأن هذا التدخل يعتبر مساعدة للمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.

أصناف الاقتصاد

وأشار فضلية إلى وجود عدة أصناف للدول من حيث الاقتصاد السياسي منها: دول حرة لا تتدخل بالاقتصاد وإنما في الأمن والدفاع والقضاء والتشريع، أو دول منتجة كالاتحاد السوفييتي سابقاً حيث يكون الإنتاج فيها لمصلحة الدولة والكل يعمل لديها، أما سورية فهي تعد بالوسط بين النوعين السابقين، فهي دولة لها فكر سياسي منفتح مرن ولكنه في الوقت ذاته تدخلي بالمعنى الإيجابي ومساعد وضروري، لذا عند التحدث عن دور الدولة في الشأن الاقتصادي يجب عدم إغفال العمل الخارجي لمؤسسة البريد والذي كان بمثابة العمود الفقري للمؤسسة نتيجة الحصار والعقوبات الجائرة على البلد اضطرت المؤسسة للتوجه نحو السوق الداخلية وقدمت المزيد من الخدمات للمواطن مثل إصدار الوثائق في جميع مكاتب البريد التابعة للمؤسسة ووفرت بذلك عناء التنقل من الأرياف إلى المدن كما تقدم المؤسسة خدمة صرف الرواتب التقاعدية للمتقاعدين والذين يبلغ عددهم نحو ٥٠٠ ألف متقاعد يتقاضون رواتبهم التقاعدية من المؤسسة وبهذا الإجراء تم تخفيف الضغط على الصرافات الآلية، إضافة لذلك تقدم المؤسسة خدمة الحوالات المالية مثلها مثل أي شركة خاصة وبالسرعة نفسها.

الأقوال بلا أفعال

وورداً على مداخلات الحضور حول دور الدولة في الاقتصاد بالوقت الحالي، أشار فضلية إلى أن الحكومة تصرّح بنظريات جميلة ولكن لا يتم تنفيذها، إذ تكون الأقوال بجهة والأفعال بجهة أخرى، فمثلاً سبق أن أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا ضرورة التركيز على الجانب التنموي واستخدام كل الوسائل المتاحة بالريف وتحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة، لتقع المفاجأة قبل عدة أيام بأن الزراعة الأولية هي الفلاحة، أي إن الدولة من خلال هذه المنشآت استثمرت الزراعة وشغلت القطاع الخاص من خلال النسيج.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أشار فضلية إلى أن الدولة قامت بدور إيجابي في بناء المرافق والمؤسسات والشركات والمنشآت الإنتاجية، إذ تم الوصول إلى صناعة المحارم الورقية والأحذية، كما لعبت دوراً تجارياً من خلال بيع الخضر والفواكه في صالات تابعة لها، وأصفاً الدولة بأنها بالفعل في ذلك، لافتاً إلى أن الدولة السورية شريكة بالأساس في ربع الاقتصاد السوري على اعتبار أن قطاع النفط كان في السابق يشكل ربع دخل الدولة السورية عندما كان يتم إنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً، فجاء بعد ذلك القطاع العام وأصبح يشكل ثلث الاقتصاد السوري من خلال تصنيع المنتجات الزراعية، وهذا يعتبر جزءاً مهماً من الاقتصاد السوري، أي إن دور الدولة ومسؤولياتها أصبحت أهم وأكبر وأقوى، ووصلت سورية إلى مرحلة الاستكانة والاطمئنان لوجود القطاع العام، بل كان القطاع الخاص حينها كسولاً حتى نهاية الثمانينيات عندما تم إدخاله في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إصدار عدة قوانين تشرع ذلك كالسماح بإنشاء شركات مساهمة عامة زراعية، وكان إنتاج هذه الشركات مركزاً على ما هو ضروري وغذائي وإنتاجي، لتصنيع مخرجات الزراعة، وهذا يوصل إلى خاصية هوية الاقتصاد السوري بأنها زراعية صناعية تحويلية، بوجود الأرض والماء والخبرة، وهذا ما يدفع إلى إنشاء منشآت تصنع ما يخرج زراعياً.

واعتبر فضلية أنه لو كانت سورية دولة صناعية بتقنيات حديثة ومرتبطة بالخارج، لكان تأثير العقوبات الغربية أكبر عليها.

البدء بالتدخل الإيجابي

وفي عام ١٩٧٠، أكد فضلية أن الدولة السورية بدأت بالتدخل الإيجابي حيث تم توسيع القطاع العام، ليصبح جزءاً اقتصادياً إستراتيجياً واجتماعياً، وقد توسع ذلك بعد عام ١٩٧٣ عندما انهالت المساعدات والمشاريع والاستثمارات العربية بعد حرب تشرين التحريرية، فقامت الدولة باستثمار هذه الأموال لبناء المزيد من المنشآت الحكومية وخاصة في مجال النسيج إذ بدأ من الحلج والغزل حتى الوصول إلى صناعة الأنسجة، ولاسيما بوجود المادة الأولية والقطن، أي إن الدولة لا تهدف إلى الربح، ولكن هذا الأمر لا يعني أنها يجب أن تخسر.

وأضاف: إن القطاع العام الذي تنشئه الدولة السورية يهدف إلى إنتاج ما هو إستراتيجي ولازم وضروري ويدخل ضمن مفاهيم الأمن المائي والطاقوي والغذائي، إضافة إلى خلق صناعات لا تهدف إلى الربح بمقدار جدواها الاجتماعية لتشغيل الناس وإيجاد فرص عمل، معتبراً أن دور الدولة يتمثل في هذا التدخل الإيجابي الإنتاجي والإستراتيجي والاجتماعي.

وحاول فضلية ذكر دور الدولة مروراً بالتجارب التاريخية التي مرت بها، فما بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٦، كان هناك بعض الاختلافات والخلافات الفكرية في الإدارة وفلسفة إدارة الدولة، وفي السبعينيات تثبت الفكر الممنهج والواضح في إدارة الدولة، فقد كان القطاع العام ضعيفاً علماً أنه تأسس منذ خمسينيات القرن الماضي، ففي عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي لإنشاء ٦٠ مشروعاً في سورية، تم تنفيذها بدءاً من سد الفرات عام ١٩٦٦، وإعطاء قرض لسورية من قبل الاتحاد السوفييتي بقيمة ٣٠٠ مليون روبل آنذاك، إضافة إلى مشروعات أخرى في مجال البنى التحتية، لافتاً إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٦ كانت الأمور متقلبة ومهتزة بسبب التأميم الناتج عن فترة الوحدة بين سورية ومصر، ما أدى إلى توسع دور الدولة بشكل أكبر عما كان عليه في السابق، كما أن الملكية الحكومية شكلت في ذاك الوقت نواة للقطاع العام، مشيراً إلى أنه رغم ذلك بقي القطاع العام محدوداً في ملكيته لبعض المنشآت الاقتصادية في الدولة السورية.

الطبقة الوسطى

من جانبه قدم الأستاذ في كلية الاقتصاد غسان إبراهيم ورقة بحثية أخرى حول دور الدولة في الاقتصاد السوري، لافتاً إلى أنه كبير جداً من حيث حجم الاستثمارات سواء في القطاع الزراعية والصناعية والتجارية أو في القطاع الخدمي كالنقل والمواصلات، معتبراً أن هذا المعيار غير كاف ليدل على دور الدولة، فالمعيار الأهم من وجهة نظره هو الطبقة الوسطى، على اعتبار أن أي اقتصاد في العالم يقوم على الطبقة الوسطى بالمعنى الكمي والعددي لكن عدد أفرادها أكبر من عدد أفراد الطبقة العليا والفقراء، على حين تتلاشى هذه الطبقة في سورية وتندحر، علماً أنها تتجب نخبة الشعب من علماء وفنانين وشعراء وغير ذلك، إذاً الدور الاقتصادي يقيّم من خلال انعكاساته وضمان عدالته وليس بحد ذاته سواء كبر أو صغر أو ضعف أو صار قوياً، أي إنه يجب أن ينعكس على البحث العلمي والأدب والصحة والتعليم وغير ذلك.

واستعرض إبراهيم نتائج الورقة البحثية التي خلصت إلى أن الدور الاقتصادي لأي دولة في الوقت الحاضر أصبح بيد المعارضين بالعقائد الاقتصادية، وأنه لا يوجد معجزات اقتصادية على الإطلاق من دون وجود دور للدولة، كما يجب التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة، وأن الربح شيء عظيم بالاقتصاد وليس خطيئة أو معصية فإذا كان القطاع الخاص أمهر في تحصيل الربح فيجب أن تضع الحكومة يدها ببده.

وجوب التمييز

من جانبه أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور مصطفى عبد الله الكفري في مداخلة له، أنه يجب التمييز بين الدور الاقتصادي للدولة وتدخل الدولة، معتبراً أن التأميم والإصلاح الزراعي الذي قامت به الدولة في أواسط الستينيّات من القرن الماضي بدأ معه تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وظهر القطاع العام الذي كان له دور كبير في الاقتصاد، متسائلاً عن الأمور التي يجب أن تقوم بها الدولة في نطاق ممارسة دورها في المستقبل، كما يجب إعادة النظر بالنظام النقدي للبدء بالإصلاح الاقتصادي، مقترحاً حذف أربعة أصفار من العملة السورية، كما يجب إصلاح النظام الضريبي الذي يسعى إلى تهجير المنتجين بدلاً من جذبهم وزيادة النمو والتنمية، مؤكداً أن السياسة المالية في سورية هي سياسة جبائية وتؤدي إلى انخفاض المطارح الضريبية.

دور استحواذي

عميد المعهد العالي للبحوث السكانية الدكتور جمعة حجازي، رأى في مداخلة له أن الدور الاقتصادي للدولة لم يكن تدخلاً إيجابياً ولا سلبياً، ويمكن تسميته بأنه استحواذي، لأن الدولة في سورية استحوذت على الاقتصاد جملة وتفصيلاً، فهي ربطت كل العملية الاقتصادية بها، سعّرت إدارياً وأنتجت الملايس وبنت السدود والمصانع ولم تنتج أي من القطاعات الأخرى سوى المشاركة الهامشية وذلك في الفترة الممتدة ما بعد ثورة الثامن من آذار وحتى بداية الأفنيات، لافتاً إلى أن القطاع العام محتكر للإنتاج والتوزيع والتسويق، فكل ما ينتج يجب أن يباع عن طريق الدولة.

ولفت إلى أن سورية تعد دولة نامية ولا يمكن الادعاء بأنها دولة اشتراكية أو رأسمالية بالمعنى الاقتصادي، فما حدث أن الدول العربية بعد الاستقلال منها ما أخذ بالمذهب الاقتصادي الليبرالي ومنها ما أخذ بالمذهب الاشتراكي، إلا أن سورية أخذت بتقليد الدول الاشتراكية وبنت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية على هذا الأساس، ظناً منها أنها دولة اشتراكية، ولكن نمط الإنتاج وطبيعة النظام الاقتصادي والموارد ليست كافية لتكون سورية دولة اشتراكية، وبالتالي عندما ازداد عدد السكان وبدأ يتراجع إنتاج النفط وارتفعت تكلفة الخدمة الاجتماعية بدأ يظهر عجز الموازنة، وبدأت الدولة تئن من عبء تلك الخدمات، وذلك حدث في أواسط الثمانينيات، وبذلك أصبحت الدولة ملزمة بتغيير نمط الإنتاج الاقتصادي بناء على ما رتبته على نفسها، مقترحاً ضرورة البحث عن إدارة عملية التنمية في المستقبل ووضع الأولويات لذلك.

جدير بالذكر أن الورشة جاءت بعد افتتاح رئيس جامعة دمشق الأستاذ الدكتور محمد أسامة الجبان مدرج المؤتمرات في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.